

نداء المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية

بمناسبة مرور الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

من اجل تعزيز الحل السياسي السلمي الدائم للازمة السورية

ان الاحتفال السنوي بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول من كل عام، يتم بدواعي ضرورة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الماسرة البشرية وبحقوقهم الثابتة، على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وبتعهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، من دون تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او أي رأي او الاصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او الميلاد او أي وضع اخر دون تفرقة بين الرجال والنساء. فلكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ولما يجوز استرقاق او استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة العبيد بجميع اوضاعهما، وان لا يعرض أي انسان للتعذيب ولما للعقوبات او المعاملات القاسية او اللاإنسانية التي تحط من الكرامة البشرية، كما ان لكل انسان ايئما وجد الحق بالاعتراف بشخصيته القانونية، وان جميع الناس سواسية امام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون اية تفرقة، كما ان لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز وأي تحريض يخلان بهذا الإعلان.

وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 1998 الذي استهدف الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني بتأكيده على حقوقهم ومسؤولياتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، مبينا كل أشكال الاضطهاد والتضييق والتشويه للسمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب والقتل، التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب دورهم ونشاطهم.

وتأتي ذكرى هذه المناسبة الجلييلة، هذا العام 2017، على سورية الغارقة بكل مكوناتها وفئاتها في خضم العنف والتدمير والقصف والقتل ونزيف الدم اليومي، وارتكاب أفظع وأبشع الانتهاكات بحق الإنسان وأدميته، وجميع حقوقه الفردية والجماعية، فضلا عن ذلك، ازدياد التدهور على الصعيد الحياتية والمعاشية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدت تلك الظروف الى خلق أزمة وطنية شاملة مسدودة الآفاق، بدأت بقمع السلطات السورية للاحتجاجات السلمية بالعنف المسلح استمرارا على نهجها الأمني في التعامل مع المجتمع السوري، وفاقم من سوء الأوضاع وزاد في تعقيد الأزمة في سورية، أن أصبح العنف متبادلا بين السلطات السورية وأطراف أخرى من المعارضة السورية، واشتدت المواجهات المسلحة العنيفة لتمد الى العديد من الشوارع والمدن السورية، مع وقوع مجازر وحشية وتفجيرات إرهابية واغتيالات واختفاءات قسرية، علاوة على كل ذلك، الحصار الشديد حول بعض المدن التي تعرضت للقصف العشوائي المدمر، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين وخاصة الذين أصبحوا بدون أي مأوى لهم في المناطق المتوترة، بالطبع تضافت هذه الحالة المأساوية مع فقدان الكثير من المواد الأساسية والضرورية لمعيشة السوريين، إضافة لارتفاع الجنوني لأسعار كافة المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري، وما زاد الامر سوءا وكارثة، ما ساهمت به العقوبات التي تتعرض إليها سورية، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطنين السوريين، واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغذاء، ونتيجة لهذا الوضع المأساوي والكارثي ولحجم التدمير والخراب فقد سقط الآلاف من الضحايا بين

قتلى وجرحى من مدنيين وعسكريين. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاعتقال التعسفي، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية الموجودة في سورية، مع استمرار عمليات التعذيب وإساءة المعاملة من وسائل التحقيق المعتمدة في مراكز التوقيف المختلفة، والإعدامات خارج القانون وبمحاكمات استثنائية وميدانية لا تتوثر فيها أي شرط من شروط المحاكمات العادلة، علاوة على قيام جهات غير حكومية بالاعتقال والاختطاف والمحاكمات وتنفيذ أحكاما تستند على وجهات نظر وشرعيات أصحابها. وتعرض الآلاف من السوريين للاختفاء القسري والتهديد الدائم بالحق في الحياة والأمان الشخصي. وهجرة عشرات الآلاف من المواطنين السوريين إلى خارج سورية، ولجؤوهم إلى أماكن أكثر أماناً وأماناً، مع الغياب التام لأي شعور بالأمان والأمل لدى السوريين جميعاً، من أجل سيادة حل سلمي ودائم للآزمة السورية.

ونتيجة الحالة الكارثية التي تعيشها كل سورية، بمختلف مكوناتها، فقد كانت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، وما زالت، ندين ونستنكر بشدة جميع الانتهاكات التي ارتكبت بحق المواطنين السوريين أيما تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، وكنا قد توجهنّا إلى جميع الأطراف في سورية:

من أجل الموقف الفوري لدوام العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيما كانت مصادر هذا العنف وأيما كانت أشكاله ومبرراته. لكن ونتيجة للتشابهات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالآزمة السورية، فقد توجهنّا بالنداء ولمرات عديدة، إلى جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية، من أجل تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل إلى حل سياسي سلمي للآزمة السورية، وإيقاف نزيف الدم والتدمير ،

عبر توافقات دولية ملزمة .

وما زلنا نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي للآزمة السورية وإيقاف نزيف الدم والتدمير، وندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. إيقاف جميع العمليات القتالية على كامل الأراضي السورية، والمشرع الفعلي والعملي بالحل السياسي السلمي.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوثر فيها معايير المحاكمة العادلة.
3. العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين من النساء والذكور والأطفال، أيما تكن الجهات الخاطفة.
4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين من النساء والذكور والأطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى إلى نشوء ملفا واسعاً جداً يخص المفقودين السوريين
5. رفع الحصار المفروض على المدنيين في بلدات ومدن داخل سوريا، أيما تكن الجهة التي تفرض حالة الحصار.
6. إزالة كل العراقيل والتبديدات المادية والمعنوية التي تعيق وصول الإمدادات الطبية والجراحية إلى جميع القرى والمدن السورية.
7. تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة والمهجّرين داخل البلاد وخارجه وإخافتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
8. وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الدامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة

السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسات تمييزية متفاوتة.

9. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 10122017

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

2) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

3) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

4) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.

5) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

6) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

7) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح)